



معالم إحصائية

1 الأثمان

2 مؤشرات إقتصادية ومالية

3 الوضعية الإقتصادية

خلال الفصل الرابع من سنة 2021

4 الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني لشهر مارس 2022

نشرة شهرية

تطور الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

الرقم الاستدلالي لثلاثة أشهر الأولى	الرقم الاستدلالي الشهري		التغير %	الرقم الاستدلالي لثلاثة أشهر الأولى	التغير %	المدن
	2022	2021				
105,6	102,8	106,7	1,2	105,4	106,7	أكادير
107,2	103,0	108,4	1,7	106,6	108,4	الدار البيضاء
107,0	102,3	109,0	2,3	106,6	109,0	فاس
106,1	101,4	107,7	1,9	105,7	107,7	القنيطرة
106,9	102,1	108,4	1,4	106,9	108,4	مراكش
105,2	101,3	106,8	1,9	104,8	106,8	وجدة
106,0	102,5	107,1	1,2	105,8	107,1	الرباط
104,9	101,1	106,7	2,3	104,3	106,7	تطوان
106,0	102,3	107,7	2,1	105,5	107,7	مكناس
106,3	102,1	108,2	2,1	106,0	108,2	طنجة
105,6	103,0	107,1	2,1	104,9	107,1	العيون
106,1	102,9	107,4	1,6	105,7	107,4	الداخلة
108,9	104,3	109,7	0,7	108,9	109,7	كلميم
106,6	102,1	108,3	2,4	105,8	108,3	سطات
109,6	104,7	111,5	2,3	109,0	111,5	أسفي
107,6	101,7	109,7	2,5	107,0	109,7	بني ملال
105,1	101,4	107,0	2,4	104,5	107,0	الحسيمة
105,5	101,3	107,4	2,8	104,5	107,4	الرشيدية
106,5	102,4	108,0	1,8	106,1	108,0	المجموع

المصدر: المنشورية السامية للتخطيط.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال ثلاثة أشهر الأولى من سنة 2022 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021، أهم الارتفاعات في بني ملال بـ 5,6% وفي مراكش وأسفي بـ 4,6% وفي القنيطرة بـ 4,5% وفي فاس وكلميم بـ 4,4% وفي سطات بـ 4,3% وفي الدار البيضاء بـ 4,2%؛ وأقل الارتفاعات في العيون بـ 2,4% وفي أكادير بـ 2,7% وفي الداخلة بـ 2,9%.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك خلال شهر مارس 2022 مقارنة مع الشهر السابق أهم الارتفاعات في الرشيدية بـ 2,8% وفي بني ملال بـ 2,5% وفي سطات والحسيمة بـ 2,4% وفي فاس وتطوان وأسفي بـ 2,3% وفي مكناس وطنجة والعيون بـ 2,1% وفي القنيطرة ووجدة بـ 1,9% وفي الدار البيضاء بـ 1,7% وفي الداخلة بـ 1,6% وفي مراكش بـ 1,4% وفي أكادير والرباط بـ 1,2% وفي كلميم بـ 0,7%.

تطور التغيرات السنوية 2022 - 2020

الرقم الاستدلالي لثلاثة أشهر الأولى ⁽²⁾	مارس/مارس ⁽¹⁾	السنة
1,4	1,6	2020
0,1	0,1	2021
4,0	5,3	2022

المصدر: المنشورية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الاستدلالي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الاستدلالي لثلاثة أشهر الأولى مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

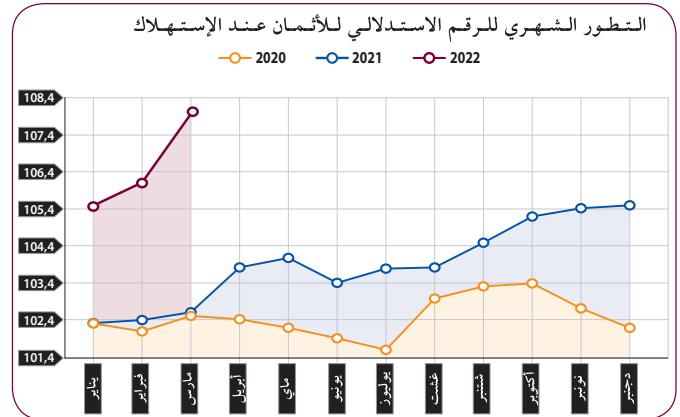
الأثمان

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2017)

التطور حسب أقسام المواد

السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر مارس 2022، ارتفاعا بـ 1,8% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 3,8% والرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0,5% بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة

السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر مارس 2022، ارتفاعا بـ 5,3% خلال شهر مارس 2022. وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي لثلاثة أشهر الأولى من سنة 2022 ارتفاعا قدره 4,0% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.



أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري		التغير %	الرقم الاستدلالي لثلاثة أشهر الأولى		التغير %
	2022	2021		2022	2021	
المواد الغذائية	106,1	110,1	3,8	107,1	100,7	6,4
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	105,1	109,4	4,1	106,2	99,8	6,4
المشروبات الكحولية والتبغ	129,7	129,8	0,1	129,7	125,4	3,4
المواد غير الغذائية	106,1	106,6	0,5	106,2	103,5	2,6
الملابس والأحذية	106,9	107,4	0,5	107,1	103,6	3,4
السكن والماء والكهرباء والغاز ومجروقات أخرى	103,2	103,3	0,1	103,2	102,1	1,1
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	104,1	104,5	0,4	104,1	101,1	3,0
الصحة	101,7	101,8	0,1	101,7	101,7	0,0
النقل	111,0	113,3	2,1	111,4	104,6	6,5
المواصلات	103,8	103,8	0,0	103,8	103,8	0,0
الترفيه والثقافة	101,6	101,6	0,0	101,6	99,6	2,0
التعليم	111,7	111,7	0,0	111,7	110,3	1,3
مطاعم وفنادق	105,4	105,4	0,0	105,4	104,1	1,3
مواد وخدمات أخرى	109,0	109,2	0,2	109,0	104,5	4,3
الرقم الاستدلالي العام	106,1	108,0	1,8	106,5	102,4	4,0

المصدر: المنشورية السامية للتخطيط.

الوضع الاقتصادي خلال الفصل الرابع من سنة 2021

وفي هذا الإطار، ساهمت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 1.2 نقطة عوض مساهمة إيجابية قدرها 0.2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

حاجة طفيفة لتمويل الاقتصاد الوطني

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة بنسبة 9,7% عوض انخفاض بنسبة 3,3% وارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 19,8% عوض 20%، تطور إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 10,4% بدل انخفاض بنسبة 2,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2020.

وأخذاً بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 7% مقابل انخفاض بنسبة 1,9% المسجل سنة من قبل، فقد استقر الادخار الوطني في 31,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,7%.

ومثل إجمالي الاستثمار نسبة 32,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وعرف الاقتصاد الوطني حاجة إلى التمويل بلغت 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض قدرة على التمويل بلغت 0,4%.

القيمة المضافة (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007) (بمليون درهم)

الفصل الرابع	التغيرات بين	
	2021	2020
القطاع الفلاحي	31 610	26 585
القطاع غير الفلاحي	193 656	183 446
الصيد البحري	3 167	2 251
صناعة الاستخراج المعدني	4 224	4 311
الصناعة التحويلية	37 214	35 279
الكهرباء والماء	6 217	5 815
البناء والأشغال العمومية	12 689	11 925
التجارة	21 409	19 150
الفنادق والمطاعم	3 431	2 383
النقل	8 006	7 589
البريد والمواصلات	12 486	12 738
أنشطة مالية وتأمينية	12 376	12 616
الخدمات المقدمة للمقاولات وخدمات شخصية	31 646	30 904
الإدارات العامة والضمان الاجتماعي	22 050	20 920
التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي	18 962	18 409
الضريبة على المنتجات صافية من الإعانات	35 593	34 559
الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم	259 742	243 592
الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي	227 149	215 845
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	307 052	279 810

الاستعمالات الرئيسية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007) (بمليون درهم)

التغيرات بين	الفصل الرابع	
	2021	2020
نفقات استهلاك الأسر	154 714	147 207
نفقات استهلاك الإدارات العمومية	45 884	43 616
نفقات استهلاك المؤسسات الغير الهادفة للربح	1 507	1 482
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	87 667	77 492
صادرات من السلع والخدمات	92 153	89 382
واردات من السلع والخدمات	124 984	118 693

الدخل الوطني الإجمالي المتاح (بالأسعار الجارية) (بمليون درهم)

التغيرات بين	الفصل الرابع	
	2021	2020
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	329 405	298 470
الادخار الوطني الإجمالي	95 963	80 369
اجمالي تكوين رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + تغير المخزون)	100 662	79 229

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 6,6% خلال الفصل الرابع من سنة 2021 عوض انخفاض بنسبة 5,1% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا الانتعاش إلى الارتفاع القوي للنشاط الفلاحي بنسبة 18,9% والأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,6%.

وشكل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بارتفاع التضخم وحاجة طفيفة لتمويل الاقتصاد الوطني.

انتعاش الاقتصاد الوطني

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الأولي بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 20,7% في الفصل الرابع من سنة 2021 بعد انخفاض قدره 9% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 18,9% عوض انخفاض نسبته 10,7% سنة من قبل، وأنشطة الصيد البحري بنسبة 40,7% عوض 11,5%.

وعرفت القيمة المضافة للقطاع الثانوي نموا بنسبة 5,2% عوض 0,9% خلال الفصل الرابع من السنة الماضية. وذلك نتيجة تحسن القيم المضافة لـ:

- الماء والكهرباء بنسبة 6,9% عوض 0,2% ؛
 - البناء والأشغال العمومية بنسبة 6,4% عوض انخفاض بنسبة 1,9% ؛
 - الصناعات التحويلية بنسبة 5,5% عوض 0,9% ؛
 - وإلى انخفاض أنشطة الصناعات الاستخراجية بنسبة 2% عوض ارتفاع بنسبة 8,8%.
- ومن جهتها، عرفت القيمة المضافة للقطاع الثالث ارتفاعا بنسبة 5,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2021 بعد أن سجلت انخفاضا نسبته 7,1% نفس الفصل من السنة الماضية. وكان هذا الانتعاش نتيجة التأثير المشترك لارتفاع القيم المضافة لـ:
- الفنادق والمطاعم بنسبة 44% عوض انخفاض قوي بنسبة 57,7% ؛
 - التجارة 11,8% بدل انخفاض بنسبة 7,2% ؛
 - النقل بنسبة 5,5% عوض انخفاض قوي بنسبة 22,8% ؛
 - الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 5,4% عوض انخفاض بنسبة 2,1% ؛
 - التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 3% عوض انخفاض بنسبة 2,2% ؛
 - الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 2,4% عوض انخفاض بنسبة 1,4%.

وإلى انخفاض أنشطة:

- البريد والمواصلات بنسبة 2% عوض انخفاض بنسبة 1% ؛
- الخدمات المالية والتأمينية 1,9% بدل انخفاض بنسبة 2,2%.

وفي هذه الظروف، ومع انخفاض للضرائب على المنتوجات صافية من الإعانات بنسبة 3%، سجل الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم خلال الفصل الرابع من سنة 2021 ارتفاعا نسبته 6,6% عوض انكماش بنسبة 5,1% السنة الماضية.

ارتفاع في المستوى العام للأسعار

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بلغ 9,7% عوض انخفاض بنسبة 3,3%، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 3,1% مقابل 1,8% نفس الفترة من السنة الماضية.

ارتفاع الطلب الداخلي

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 7,3% خلال الفصل الرابع من سنة 2021 عوض انخفاض بنسبة 4,9% نفس الفترة من سنة 2020، مساهما في النمو الاقتصادي بـ 7,8 نقطة عوض مساهمة سلبية بـ 5,3 نقطة.

وفي هذا الإطار، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 5,1% بدل 0,4% مساهمة في النمو بـ 3 نقط مقابل 0,2 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 5,2% عوض انخفاض بنسبة 3,5% مساهمة بـ 1 نقطة في النمو مقابل مساهمة سلبية بـ 0,7 نقطة.

كما سجل بدوره، إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون) ارتفاعا بلغ 13,1% مقابل انخفاض قوي بنسبة 14,7% بمساهمة في النمو بلغت 3,8 نقطة بدل مساهمة سلبية بـ 4,9 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية

سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 5,3% خلال الفصل الرابع من سنة 2021 بدل انخفاض بنسبة 6,7%. كما ارتفعت الصادرات بنسبة 3,1% عوض انخفاض بنسبة 7,7%.

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني لشهر مارس 2022

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج لقطاع «الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول» ارتفاعا بـ 0,7% خلال شهر مارس 2022 مقارنة مع شهر فبراير 2022. وقد نتج هذا الارتفاع بالخصوص عن :

- ارتفاع الأسعار بـ 0,9% في قطاع «الصناعات الغذائية» وبـ 1,3% في «صنع منتجات أخرى غير معدنية» وبـ 8,8% في «نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين» وبـ 2,6% في «صناعة المشروبات» وبـ 2,4% في «صناعة النسيج» وبـ 1,2% في «صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات» وبـ 4,8% في «صنع الأثاث» ؛
- تراجع الأسعار بـ 0,3% في قطاع «التعدين» وبـ 0,1% في «صناعة الجلد والأحذية».

وفيما يتعلق بالرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج لقطاع «الصناعات الاستخراجية» فقد عرف ارتفاعا بـ 0,1% خلال شهر مارس 2022.

أما فيما يخص الأرقام الاستدلالية للأثمان عند الإنتاج لقطاعات «إنتاج وتوزيع الكهرباء» و«إنتاج وتوزيع الماء»، فقد عرفت استقرارا خلال شهر مارس 2022.

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج حسب القطاعات والفروع (أساس 100 : 2018)

الرمز	القطاعات والفروع	فبراير 2022	مارس 2022	التغير %
ب	الصناعات الاستخراجية	100,1*	100,2*	0,1
06	استخراج النفط والغاز الطبيعي	100,0*	100,0*	0,0
07	استخراج خامات المعادن	100,0*	100,0*	0,0
08	صناعات استخراجية أخرى	100,1*	100,2*	0,1
س	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول	114,0	114,8	0,7
10	الصناعات الغذائية	117,4	118,4	0,9
11	صناعة المشروبات	102,6	105,3	2,6
12	صناعة منتجات التبغ	107,7	107,7	0,0
13	صناعة النسيج	108,1	110,7	2,4
14	صناعة الملابس	104,9	105,6	0,7
15	صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)	100,3	100,2	-0,1
16	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث وصناعة منتجات من القصب والحلفاء	105,0	114,2	8,8
17	صنع الورق والورق المقوى	102,5	102,5	0,0
18	الطباعة ونسخ التسجيلات	99,1	99,1	0,0
20	صناعة كيمياوية	140,0	140,3	0,2
21	الصناعة الصيدلانية	99,1	99,1	0,0
22	صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	98,5	98,8	0,3
23	صنع منتجات أخرى غير معدنية	100,7	102,0	1,3
24	التعدين	119,4	119,1	-0,3
25	صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	101,0	102,2	1,2
26	صنع تجهيزات معلومة مائية ومنتجات إلكترونية وبصرية	102,4	102,4	0,0
27	صنع الأجهزة الكهربائية	111,4	113,4	1,8
28	صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع آخر	99,7	100,2	0,5
29	صناعة السيارات	103,0	103,0	0,0
30	صنع وسائل النقل الأخرى	100,0	100,0	0,0
31	صنع الأثاث	99,7	104,5	4,8
32	صناعات تحويلية أخرى	116,8	116,8	0,0
د	إنتاج وتوزيع الكهرباء	100,0	100,0	0,0
35	إنتاج وتوزيع الكهرباء	100,0	100,0	0,0
هـ	إنتاج وتوزيع الماء	100,0	100,0	0,0
36	إنتاج وتوزيع الماء	100,0	100,0	0,0

* مؤقت.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الإيداع القانوني : 2003/0016

المندوبية السامية للتخطيط



إيلو 3-31، قطاع 16، حي الرياض الرباط - المغرب - ص.ب : 178 - 10 001

الهاتف : 04 5 37 57 69 (212+) - الفاكس : 02 5 37 57 69 (212+)

www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP

